توجهات الاقتران البنيوي بين القانون وشبكات الحوكمة المعاصرة

د. مراد بن سعيد جامعة باتنة 1
أ. محمد طيب دهيمي جامعة باتنة 1

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل معالم الظّاهرة القانونية في مرحلة ما بعد الدولة قائمة على فكرة "الاستقلالية المتضمّنة". ولهذا سوف نقوم بكشف التحوّلات التي طرأت على الظّاهرة المعيارية بعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، ومقارنة الوضعية الحالية بالظروف المشابهة في نهاية القرن 18 من جهة، والظّروف التي أنتجتها دولة الرّفاه من جهة أخرى، وذلك من أجل استخلاص الإطار العام للإنتاج والتطبيق المعياريين في مرحلة ما بعد الدولة. ننتقل لمناقشة التوجُّهات الجديدة لاقتران القانون بالأنساق الاجتماعية الأخرى، وهو ما يثير النقاشات الدّائرة بين الشّكليّين والجوهريّين فيما يخص مفهوم العقلانية القانونية، الذي يتحدّد في العلاقة بين "الاستقلالية" و"القانون"، واستنتاج الحلقة المفرغة لهذا النقاش، والتي لا تستطيع استيعاب التطوّرات الحاصلة في مجال الضبط الاجتماعي، نقترح منظور جديد للاستقلالية القانونية يتجاوز مفاهيم اليد الخفية والاستقلالية المطلقة من جهة، ومفاهيم الضبط عن طريق السّيطرة والتحكّم الخاصة بدولة الرّفاه من جهة أخرى، نجو مفهوم "الاستقلالية المتضمّنة" في إطار عقلانية انعكاسية إجرائية.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perception of the features of the legal phenomenon in the post state area based on the notion of "Embedded Autonomy". In order to do this, I want to demonstrate the transformations of the normative phenomenon after the globalization waves and the return of the market as a global regulatory regime, and compare the contemporary situation with the comparable circumstances in the end of the 18 century on one hand, and with that of the welfare state on the other hand, in order to conclude with the general frame of the normative production and enforcement in post state area. We discuss the new orientations of the structural coupling of law with other social systems, which evoke the formalists-substantialists debate about the legal rationality, which can be found in the relation between the "autonomy" and the "law", and which can't assimilate the contemporary developments of social regulation, that can be taken only by a reconstruction of a new perspective of the legal autonomy which can be named by an "embedded autonomy" with a reflexive and procedural rationality.

مقدمة

إن نظرية القانون المعاصرة يجب أن تعبر معياريا بطريقة تجاوبية عن التجزؤ الحيّر الذي أصاب المجتمع، من جراء التفاضل الاجتماعي العالي التخصص، والمعقد إلى درجة الشواش، فقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هاجمت النظريات النقدية والتفكيكية كل المبادئ التي تقوم عليها النظرية التقليدية للقانون، وأثبتت عجز الخطابات القانونية عن الاستجابة للتطورات المجسّية للسياسة والقانون، فعملت على تفكيك كل التمييزات والاختلافات التي تكتنف هذه النظرية التقليدية، سواء كانت "جوهرية" أو "شكلية"، "فردانية" أو "جماعية"، "تدخلية" أو "ليبرالية"، فلم تعد كل هذه الثنائيات تعبّر عن واقع المجتمع المعاصر. لقد هُزّت هذه الأخيرة بموجات التغيير الوحشية لظواهر العولمة، الخوصصة، الرقمنة والتفاضل الاجتماعي العالي التخصص، فكل الممارسات السابقة باختلاف أشكالها ومضامينها أصبحت ضحية لهذه الكوارث.

لقد تفككت كل أنظمة دولة الرفاه، بعد أن كانت الدولة بمؤسساتها موضوعة وسط الأمة من أجل الضبط السياسي والاجتماعي وفق منظور هرمي وآليات سلطوية تحكمية آمرة، وفي إطار مشروع حداثي يمجد العقل ويضع الفرد كوحدة للتحليل. وبهذا عرف المجتمع منتوجا قانونيا، عاما أو خاصا، يتحدد وفق متغير وحيد على مستوى الإنتاج أو التطبيق وهو الدولة الوطنية كرهان موحد ومأسس لكافة المجتمع. أما الآن، فقد عرف المجتمع تطورا هائلا يعبر عن الانقسام و التجزؤ إلى العديد من الخطابات المختلفة التي تعبر عن عقلانيات، غير متوافقة بشكل متبادل، حوّلت مفهوم الوحدة القانونية وفق مبدأ تدرجية القيم المهيمنة في المقاربة الدولاتية الهرمية إلى محاولة إيجاد نوع من التوافق المعياري بين هذه الأنظمة وفق منظور شبكي متعدد الاتجاهات والمستويات. إن تجزؤ المجتمع إلى تعدد لا متناهي من القطاعات الاجتماعية يتطلب تعددا في منظورات الوصف الذاتي لهذه القطاعات. وعلى هذا الأساس، عرفت منظومة الضبط القانوني تطورا راديكاليا بعد التأثيرات البالغة الأهمية لفكرة التقنين التي تعرفها كل مجالات الحياة، ولعلاقة هذه العملية بمختلف الأنساق الجزئية للمجتمع إلى جانب النسق الجزئي القانوني، مما أدى إلى نشوء عدة اتجاهات أكاديمية – القانون والمجتمع، القانون والاقتصاد، والتي تؤيد فكرة أساسية واحدة و هي "البناء الاجتماعي للواقع القانوني".

إن فهم عملية الاقتران البنيوي القائمة بين القانون والأنساق الاجتماعية هي الكفيلة بإيجاد نموذج متوازن لقانون ما بعد الدولة الوطنية، المتميّز بتمجيد قيمة الاستقلالية التي تتصف بها كل الأنساق الاجتماعية بعيدا عن الضبط الدولاتي الذي كان يميّز مفهوم الضبط الاجتماعي لمرحلة الحداثة. لكن ومع العلم بأن كل نسق فرعي يقوم ببناء معلوماته الخاصة على أساس تمييزاته الخاصة، إلا أنه في حالة أن نفس الحدث يتم اختياره من طرف مختلف الأنساق، فيمكن أن تنتج علاقات جد مغلقة بين النسق ومحيطه. وهذا ما ذهب إليه Niklas Luhmann بالقول أن الاقتران البنيوي في مختلف الأنساق الفرعية يمكن أن يوجد، لكنه فقط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حالات غير ثابتة ومن حين لآخر وبطريقة تصادفية إلى حد بعيد. كذلك فإنه لا يمكننا أن نتوقع الكثير من جانب القانون لإحداث التغيير في الأنساق الأخرى، مادامت المعلومات لا شيء سوى اختيار داخلي بالنسبة للنسق، فلا يوجد ضمان بأن نفس الحدث يمكن أن يعالج كمعلومة من طرف مختلف الأنساق. كذلك فإن قيمة أي حدث تختلف من نسق إلى آخر. إن الاعتماد على هذا التحليل، يقودنا إلى التفكير في العلاقات المتبادلة بين مختلف الأنساق المستقلة، وهي بهذا تقوم بعمليات مختلفة للتقليل من الاختلافات الموجودة بينها، مما ينتج مجموعة من التأثيرات والردود تميّز أنواعا كثيرة للاقتران البنيوي، وفي حالة المنظومة الضبطية، فإن نجاح أو فشل عملية الضبط، تتوقف على النوعيات المختلفة للعمليات التكرارية، ومدى وجود اقتران بنيوي بين مختلف عمليات التقليل من الاختلافات. كذلك فإنه في هذه الحالة، وخاصة فيما يتعلق بعملية الضبط عن طريق القانون في مرحلة ما بعد الدولة، تظهر محاولات كثيرة لتعدي الأطروحات النظرية في هذا المجال، وأخذ مواقع وسطية إن لم نقل ما بعدية بين الاتجاهات المتطرفة اتجاه مفهوم استقلالية الأنساق الاجتماعية، سواء كانت يمينية أو يسارية، وتبني مفهوم جديد للاستقلالية، وذلك من خلال تعديل مفهوم الاقتران البنيوي بما يتماشى وطبيعة الضبط القانوني ما بعد الدولاتي.

تقوم الخصائص التي تميّز القانون ما بعد الدولاتي على شروط معيّنة من أجل أن يكون القانون ضابطا فعّالا للمجتمع، شروط تتعلق بمستوى وحجم وكيفية الاقتران البنيوي بين القانون ومختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة. ويندرج هذا البحث في إطار الانشغالات الجديدة المتعلقة بظروف الضبط الاجتماعي في ظل ظروف الحوكمة المعاصرة، ويتمحور حول التساؤل التالي: ما هي سيناريوهات الاقتران البنيوي بين القانون وشبكات الحوكمة المعاصرة؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في بناء نموذج قانوني يستجيب لمواصفات وخصائص المجتمع المعاصر ويضمن استقلالية القانون عن الأنساق الاجتماعية؟

وفقا لرؤية منهجية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد جرى تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: الآثار المنحرفة والجانبية للاقتران البنيوي للقانون بعد الدولة الوطنية

أولا: الردود الجانبية والتماسية

ثانيا: الملاحظة المتبادلة

ثالثا: الاقتران من خلال التدخل: التفريع والجذب

رابعا: التواصل من خلال المنظمة أو المؤسسات الملزِمة

خامسا: مزامنة تخفيض الاختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: نحو استقلالية متضمنة في شبكات الحوكمة المعاصرة

أولا: اليد الخفية والعقلانية الشكلية

ثانيا: دولة الرفاه والعقلانية الجوهرية

ثالثا: الاستقلالية المتضمّنة والعقلانية الانعكاسية

المبحث الأول: الآثار المنحرفة والجانبية للاقتران البنيوي للقانون بعد الدولة الوطنية

تؤكد النظرية الأتوبويتيكية على استبدال سلسلة الأحداث السببية بتعدد المجالات المستقلة والمتداخلة، في كل منها توجد عمليات غير سببية وتكرارية لتحولات مختلفة[1]. إن فهم هذه السلاسل العمودية للتكرارات في شكلها المنغلق عملياتيا ومعياريا يعني أن كل سلسلة تقوم ببناء المعلومات داخليا، فلا توجد مدخلات ولا مخرجات. وفي حالة النموذج الذي نتناوله لفهم الضبط الاجتماعي بواسطة القانون، فإن محاولات هذا الأخير لقيادة الأنساق الاجتماعية سوف تكون فقط في صورة تعدد لعمليات القيادة الذاتية. وبشكل أكثر تحديدا فإن هذه القيادة الذاتية يجب أن تُفهم كتقليل للاختلاف، مع العلم أنه حتى هذا الاختلاف هو مبني داخليا[2]. وعليه يبدأ القانون في بناء الحالة الراهنة طبقا لشيفرته الخاصة، وبنفس الطريقة يقوم ببناء الحالة المطلوبة ويطبق برنامج تخفيض الاختلاف في محاولة للوصول إلى تلك الحالة. وعليه يمكن القول أن عملية الضبط ممكنة فقط في شكل ضبط ذاتي ضمن كل هذه العمليات التكرارية، وهو ما يسمح بتعويض السلاسل السببية بالاقتران البنيوي[3].

إن هذه العمليات الضبطية وفق هذا المنطق الذاتي سوف تؤدي إلى مجموعة تأثيرات تنشأ من عمليات بناء الاختلافات من طرف القانون، ومحاولاته لتقليل هذه الاختلافات التي تتوقف بدورها على البناء الداخلي للاختلافات من طرف الأنساق الاجتماعية ومحاولاتها لتخفيض هذه الاختلافات. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن حل الارتباطات بين مختلف

---

(1) النظرية الأوتوبويتيكية (Autopoietic Theory) هي النظرية المطورة من طرف عالما البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana وVarela في الستّينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة على السؤال: ما هي الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبويتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبويتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة.

والمفهوم المركزي للأوتوبويتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين ولا تقوم بجلبها من الخارج. فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبتها(ii) وتدرك بان الخلية كوحدة مادية. أنظر:

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-96

(2) Paterson John and Teubner Gunther, Changing Maps: Empirical Legal Autopoiesis, in, Reza Banakar and Max Travers (eds.), Theory and Method in Socio-legal Research, Hart, Oxford 2005, p 223

(3) Niklas Luhmann, Limits of Steering, Theory, Culture and Society, Vol.14, n°1,1997, p 48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات تخفيض الاختلاف؟. في إطار علاقات غير سببية متوازية لعمليات متزامنة. مادامت لا توجد صيغة مثالية ونهائية للاقتران البنيوي وأن هناك أنواع متعددة لتزامن العمليات. كذلك كيف يمكن لهذه العمليات المختلفة لتخفيض الاختلاف أن تكون في حالة اقتران بنيوي؟ وهذا يكون فقط في حالة أن الفعل الضبطي يوضع في سياق العمليات التكرارية المختلفة ويتجلى في برامجها التخفيضية. وأن النجاح الضبطي يعتمد على قدرة نسق الضبط على إعادة وضع في السياق عملية إعادة الوضع في السياق في النسق المضبوط[1].

في إطار تحليل تطورات واحتمالات التفاعلات المختلفة للقانون ما بعد الدولة وشبكات الحوكمة المعاصرة في إطار ثنائية النسق/المحيط. يمكن الحديث عن مختلف التصورات والترتيبات لتي قد تنشأ من اعتبار القانون كنسق كلي شامل يتألف من مجموعة أنساق فرعية. سوف هذه الصورة توضح شكلا أوليا لقانون مستقل. يحكم استقلالية الأنساق الاجتماعية المتفاضلة وظيفيا. لكنها تبقى في نفس الوقت المحدد الوحيد لبنية القانون ما بعد الدولة. ليكون بذلك قانونا انعكاسيا يتموقع ما بين الاستقلالية والتبعية. غير أن هذا الموقع شبه المستقل يحتاج إلى حركة مقابلة تضمن هذه الصفة وتقيّد الاستقلالية المطلقة للأنساق الاجتماعية. هذه الحركة تتمثل في دسترة القوانين التي تنشأ عن الاقتران البنيوي بين هذه الأنساق والقانون. إن القانون ما بعد الدولة باعتباره نسقا كليا شاملا يكون في حالة تناقضية اتجاه ثنائية النسق/المحيط. مما يعطيه طبيعة انعكاسية تتخطى حدود الاستقلالية والتبعية لهذا المحيط. هذه الخاصية التناقضية تجعل من احتمالات تواصل القانون مع محيطه غير قابلة للتوقع للطبيعة المستقلة التي يحملها كل من القانون والأنساق الاجتماعية الأخرى. وهو ما يحتّم تبني مواقف حكيمة من مفهوم الاستقلالية. إن من بين أهم نتائج الطبيعة الأتوبويتيكية للقانون وللأنساق الاجتماعية الأخرى هي الميزة العشوائية لعمليات الاقتران البنيوي بينها. والتي لا يُمكن تجنّبها وتدخل دائما في تحديد طبيعة الضبط واتجاهه. حيث يتوقف هذا الأخير على النوعيات المختلفة للعمليات التكرارية والمُعتمدة على الانغلاق المتبادل لهذه العمليات. وعليه فالمهمة الأساسية للقانون الانعكاسي هي تحسين الاقتران البنيوي بين القانون والأنساق الاجتماعية. بما يتوافق مع الآثار والإجابات المنحرفة والجانبية لهذا الاقتران. في هذا الإطار. يمكن الحديث عن عدة سيناريوهات محتملة للاقتران البنيوي ولعمليات إعادة السياق المتبادلة والمستمرة لإعادة البناء الخاصة بكل نسق فرعي في إطار ضبطه الذاتي:

[1] John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 241

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الردود الجانبية والتماسية: في هذه الحالة فإن ردود النظام القانوني لا تكون في خدمة البحث عن بنى ثابتة في مجال الضبط (الأنساق الاجتماعية)، بل تتجه إلى نوع من التدخلات الدقيقة على أساس قاعدة التجربة والخطأ من أجل تحريك المجالات المعنية بالضبط نحو الاتجاه المطلوب. من جهتها فإن الأنساق الاجتماعية في هذه الحالة سوف تتجه نحو ردود غير متوقعة، وتكون ردود أفعالها في أشكال شواشية ضعيفة السيطرة. وما دمنا نتحدث عن تفاعلات بين مجموعة أنساق أوتوبويتيكية، فإن النظام القانوني في هذه الحالة سوف يواجه هذه الطبيعة من خلال هذه الآثار والردود الجانبية والتماسية، والتي تقدّم الشكل الصافي والنقي المحتمل لمثل هذه الحالات[1]. إلا أنه رغم أن هذه المقاربة تحترم حدود الأنساق الأتوبويتيكية بشكل واضح، لكنها تقدم ردودا ضعيفة جديدة في حالات الخطر عالية الدرجة. فهذا النوع من الاقتران البنيوي يكون مناسبا في بعض الظروف فقط. فالردود التماسية تميّز كثيرا من تدخلات البنوك المركزية في أسواق العملات والاقتصاديات الوطنية، لكن هذا المنظور للتجربة والخطأ لا يصلح في كل أنواع المشاكل الاجتماعية بالنظر إلى قضايا الخطر التكنولوجي مثلا. وهذا ما يستدعي شكل أقوى من الاقتران البنيوي[2].

ثانيا: الملاحظة المتبادلة: وعلى عكس نموذج الردود التماسية، وبدلا من عملية إعادة وضع ردود مجالات الضبط في السياق، يتجه النظام القانوني نحو تبني وضعية ملاحظة من الدرجة الثانية أين يقوم بإعادة بناء المرجعية الذاتية للنسق الملاحظ. وهذا ما يعني شكلا غير مباشرا للضبط، على أساس أنه يحاول فقط الوصول إلى زيادة التوافق لاحتمالات التنوع ضمن القانون، من أجل التأثير في التطور التشاركي للقانون والأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى[3].

ثالثا: الاقتران من خلال التدخل: التفريع والجذب: هذا النموذج يقوم على مفهوم التدخل الذي طوّره Gunther Teubner، والتدخل هو آلية لإقامة العلاقات بين مختلف الأنساق الاجتماعية، مما يمكنها من الوصول إلى حالات أبعد من الملاحظة الذاتية والارتباط فيما بينها عن طريق علاقة تواصلية واحدة. وباستخدام هذا المفهوم يمكن الحصول على نقاط تدخل حساسة، التي تعمل على إثارة عدم الاستقرار المطلوب وتُحرك الأنساق المضبوطة من حالتها الجذابة الحالية

---

(1) سوف نأخذ أكبر عدد ممكن من الاحتمالات، رغم أن الإسهامات في هذه النقطة تختلف من حيث عدد الاحتمالات الممكنة للتأثيرات المختلفة للاقتران البنيوي بين الأنساق الأتوبويتيكية، للمزيد أنظر:

Teubner Gunther, Social Order from Legislative Noise? Autopoietic Closure as a Problem for Legal Regulation, In, Alberto Febbrajo and Gunther Teubner (eds.), State, Law and Economy as Autopoietic Systems, Giuffrè, Milano, 1992, p 622

(2) John Paterson, Reflecting On Reflexive Law, in, M. King and Ch. Thornhill (eds.), Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, Hart, Oxford, 2006, p 25

(3) John Paterson, op.cit, p 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى حالات متوافقة مع غايات النظام القانوني[1]، وفي كل حالة من حالات الجذب التي قد يثيرها القانون يكون هناك تحريك للأنساق الاجتماعية نحو حالات جذب ذات نسبة خطر منخفضة بدون المساس بقدرة هذه الأنساق في زيادة الاستعمال الفعال لمواردها. ومادامت الحالات الممكنة لإستراتيجية الجذاب القائمة في هذا النموذج تكون إلا وفقا لعملية التجربة والخطأ، فإن إمكانيات نجاحه في الحالات عالية الخطورة تبقى ضئيلة جدا.

رابعا: التواصل من خلال المنظمة أو المؤسسات الملزِمة: في هذه الحالة تكون مختلف الأنساق الفرعية المتواصلة موجهة بطريقة موازية نحو بعضها البعض في إطار منظمة رسمية تعمل كمؤسسة ملزِمة من أجل إنتاج تأثيرات نسقية من خلال حاجات مختلف الأنساق الفرعية لأن تكون متوافقة مع بعضها البعض[2]، وهنا نحصل على تقنين من داخل التنظيم أين يعاد بناء العمليات التنظيمية قانونيا وبهذا تصبح مصدرا للقانون[3]، وبهذا نحصل على اقتران بنيوي ضيّق للقانون والأنساق الفرعية الأخرى. لكن الخطر الموجود في هذا النموذج يمس وظيفة القانون في عملية استقرار التوقعات المعيارية الآتية من الأنساق الاجتماعية. طالما أن العمليات التنظيمية تصبح مصدرا لهذا القانون. كذلك فإنه لا يوجد ضمان واحد بأن مأسسة المنظمة الرسمية سوف لن يؤدي إلى الوقوع في المأزق الضبطي الثلاثي الأبعاد الذي نتج عن هذا المنطق التنظيمي الذي عرفته الدولة الوطنية: عدم تطابق القانون والسياسة والمجتمع، تشريع صارخ في المجتمع، طابع اجتماعي أكثر في مجال القانون[4].

خامسا: مزامنة تخفيض الاختلاف: في هذه الحالة تكون مجموعة من عمليات الضبط الذاتي المتزامنة في سعي إلى تخفيض الاختلافات الموجودة بينها، على أساس أن كل المعلومات تكون مبنية داخليا فقط من طرف الأنساق الجزئية الأوتوبويتيكية، وأن القيادة المجتمعية التي يسعى إليها القانون لا تكون إلا في شكل قيادة ذاتية. وعليه فالقانون كنسق ضبطي لا يقوم في هذه الحالة بوضع برامج إضافية لتخفيض الاختلاف ، ولكنه يعمل فقط على تخفيض اختلافه الخاص، والرسائل الضبطية يُعاد بناؤها وتوضع في سياق مجال الضبط، والمعايير القانونية في هذه الحالة قد تأخذ بالبرامج الداخلية عالية التكاليف، أو قد تنتج حوافز لبرامج أخرى. وبهذا فإن تدخل القانون سوف يغير الحالة التنافسية بين مختلف برامج التخفيض عن طريق زيادة جاذبية البعض وإنقاص جاذبية البعض الآخر[5]. إذن، وعلى أساس كل هذه التفاعلات

(1) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 244
(2) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 245
(3) John Paterson, op.cit, p 28
(4) Gunther Teubner, After Legal Instrumentalism: Strategic Models of Post-Regulatory Law, in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter: Berlin/New York 1986, pp 386-387
(5) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, pp 245-246

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشواشية، وأصناف الاقتران البنيوي القابلة للتحقيق بين القانون والأنساق الاجتماعية المستقلة، يتبين لنا أنه لابد من تعديل حتى مفهوم الاقتران البنيوي، حتى نتمكن من السيطرة على مختلف هذه التفاعلات الموجودة بين مجموعة من الأنساق الأتوبويتيكية المنغلقة وذاتية المرجعية، والتي تشكّل وبصورة تصورية نوعا من العلاقات البيخطابية(Intersubjective)، وتجعلنا نتشابه مع كثير من المفكرين ما بعد البنيويين، خاصة François Lyotard و Michel Foucault و Jacques Derrida. إن تعديل مفهوم الاقتران البنيوي في هذه الحالة البيخطابية سوف يكون في ثلاث مستويات أساسية، تجعل من الاستقلالية القانونية ذات طبيعة خاصة تختلف عن الاستقلاليات الاجتماعية والطبيعية، هذه المستويات هي[1]:

1- إعادة القراءة المنتجة: إن الاقتران البنيوي لنسق أوتوبويتيكي داخل نسق أوتوبويتيكي آخر، يعني أن مفهوم الاضطراب المجرّد لا يكفي لفهم انغلاق/انفتاح الأنساق الاجتماعية الفرعية، وعليه يمكن تعويض أو استبدال مفهوم الاضطراب بمفهوم إعادة القراءة المنتجة. ففي إطار التعددية القانونية ما بعد الدولاتية، فإن الخطاب القانوني ليس فقط في حالة اضطراب من عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعية، ولكنه في هذه الحالة يعيد إنتاج - وبطريقة منتجة- الخطابات الاجتماعية الأخرى كمصادر لإنتاج المعايير.

2- مؤسسات الربط: إن الاقتران البنيوي يعتمد على مؤسسات ذات طبيعة خاصة بالربط، والتي تعمل على تكييف مدة، نوعية وكثافة الاقتران البنيوي، وهي الآن مسؤولة عن ربط القانون بتعدد الأنساق الاجتماعية الفرعية والوظيفية.

3- التجاوبية: إن التطور التشاركي يؤدي إلى مجرد حالة بسيطة ومبهمة تتمثل في مدى قابلية نجاح البناءات الداخلية للقانون، بينما التجاوبية الاجتماعية تحدث عندما تقوم مؤسسات الربط بتوصيل القانون بصورة محكمة مع الخطاب الاجتماعية المستقلة. وعليه فالقانون لما بعد الدولة يكون تجاوبيا للمجتمع ليس عن طريق معرفة اقتصادية أو اجتماعية صريحة وظاهرية للقانون، ولكن عن طريق استخدام تزامنية العمليات القانونية والاجتماعية كمعرفة القانون الضمنية.

المبحث الثاني: نحو استقلالية متضمنة في شبكات الحوكمة المعاصرة

على أساس الفرضيات البنائية التي توجه هذا البحث، والتي تؤكد أن النظام الاجتماعي ما بعد الدولة، هو ليس نتيجة مباشرة للقانون، وإنما هو نتاج اضطرابات مختلفة تأتي من البيئة الخارجية، وتقوم بصنع قانونها الخاص من خلال تواصلاتها مع النسق الجزئي

[1] Gunther Teubner, The two faces of Janus: rethinking legal pluralism, in, Jyrki Uusitalo, Zenon Bankowski and Kaarlo Tuori (eds.), Law and Power: Critical and Socio-Legal Essays, Deborah Charles, Liverpool, 1998, p 124

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانوني. هذا يعني أننا في مواجهة صيغة جديدة للقانون الشكلي كما حدده Max Weber. وأن القانون لا يجب النظر إليه بتلك النظرة المادية الجوهرية التي عرفها الضبط القانوني في بداية القرن العشرين. هل هذا الطرح هو دعوة لإعادة تحرير اليد الخفية كآلية ضبط شاملة. ومنه تكريس مبدأ الاستقلالية المطلقة؟ أم يجب النظر إلى هذه الأجواء بمنظار غير دولاتي كما هو الحال بالنسبة لبداية القرن 21؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي منا تحليل موقف مفهوم الاستقلالية من مفهوم القانون. حيث نجد اتجاه شكلاني يؤكد على تزامنه مع مبدأ اليد الخفية والاستقلالية المطلقة. في حين التوجه المادي والجوهري يؤكد على دور السياسة في استخدام القانون وفق مقاربات سلطوية تنفي قيمة الاستقلالية لصالح مفاهيم السيطرة والتحكم عن طريق القانون. في حين أن مقارنة هذين النموذجين بالأوضاع الراهنة تثبت وجود طريق ثالث لعلاقة الاستقلالية كقيمة إنسانية والقانون كضابط اجتماعي ما بعد دولاتي. يتعدى الأبعاد الشكلانية والجوهرية إلى مفاهيم أكثر إجرائية وانعكاسية.

أولا: اليد الخفية والعقلانية الشكلية

في إطار الدولة الليبرالية الكلاسيكية. كان القانون يتّصف بتوجّهاته الشكلية. حيث أنّ الدولة تلعب كما يصفها Adam Smith دور حارس الليل. وامتداد القانون يكون من أجل منح إطار أدنى لضمان حرية واستقلالية الأفراد والفواعل المؤسساتية ولضبط العلاقات الاجتماعية (وخاصة الاقتصادية). والشّكل الأساسي للقانون كان هو العقد. والدولة تقوم فقط بتوفير الوسائل لتنفيذ العقود. ولا تهتم أساسا بمحتواها. وهذا المفهوم البورجوازي للقانون كان بالطبع متزامنا مع العقلانية الاقتصادية الليبرالية. التي تفترض أساسا أن العملية الحرة غير المقيّدة للسوق تضمن توزيعا عقلانيا للسلع والخدمات[1]. وعليه فالنظام الاجتماعي في إطار هذا المنظور ما هو إلا نتيجة مباشرة للفلسفة النيوليبرالية المتمحورة حول مفهوم اليد الخفية والنظام العفوي. وأن التفاعلات الاجتماعية تتم وفق هذا المبدأ الأساسي للمصلحة الذاتية لكل نسق فرعي بدون الحاجة إلى تدخل من طرف القانون. وذلك وفق منطق الرجل الاقتصادي(Homo Economicus) والخيار العقلاني. على أساس أن انسجام السلوك الإنساني مع المعايير الاجتماعية ما هو إلا نتيجة لتفاعلات إستراتيجية لفواعل عقلانيين ومصلحيّين[2]. وبهذا. فإن تبرير هذه الصيغة للقانون الشكلي يأتي من إسهاماته في الفردانية

(1) John Paterson, op.cit, p 21
(2) Elizabeth Anderson, Beyond Homo Economicus: New Developments in Theories of Social Norms, Philosophy and Public Affairs, Vol.29, n°2, 2000, p 171

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقلالية وكل ما يرتبط بهذه القيم[1]. وهو بهذا يقوم بوظائف اجتماعية خارجية عن طريق تطوير نظامه العقلاني الخاص، ووضع مجالات الاستقلالية الأخرى، وتحديد حدود أفعال الفواعل الخاصة. وعليه فالقانون الشكلي يساهم في تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة لنظام اقتصاد السوق المتطوّر[2]. وهذا يكون عن طريق بنية داخلية تتضمن قواعد، أساليب وإجراءات معيارية خاصة بمجال اجتماعي معين، وتكون مستقلة عن كل القيم الجوهرية للأنساق الاجتماعية والمحدّدات الخارجية[3].

إن هذا الاقتران البنيوي القائم على فكرة الاستقلالية المطلقة وفق قيم المصلحة الذاتية واليد الخفية، نجده خاصة من خلال إسهامات Adam Smith في تحديده لنموذج الإنسان المقدّم في كتابه نظرية العواطف الأخلاقية (1759)، والافتراضات الأساسية حول السلوك الإنساني التي أسّس عليها نظريته حول ثروة الأمم(1776)، والقائمة أساسا على فكرة التعاطف، التي تعني إمكانية أن نضع أنفسنا في موقع الآخرين لرؤية الأشياء انطلاقا من وجهات نظرهم. حيث أنها ليست عواطف الآخرين هي التي تحرّك تعاطفنا، ولكنها تجربتنا الافتراضية للتواجد في مكان الآخرين، ولهذا يمكن أن نُظهر نوعا من التعاطف لعواطف الآخرين، والتي تكون نتائجه في شكل إمكانية وجود تقييم ذاتي لدى كل فرد ووجود متعة للتعاطف المتبادل[4]. إن هذا المفهوم السميثي للتعاطف ينسحب على العلاقات التجارية في السوق، ويكوّن لب المنطق الليبرالي، حيث أن هذه العلاقات ليست قائمة على الحب أو العطف، وإنما قائمة على فكرة الحب الذاتي، بما أن البشر يبادلون بعضهم البعض نوعا من الاحترام الذاتي من أجل تلبية حاجياتهم من خلال التبادل[5]. لقد تأكّد هذا الطرح في كثير من التفسيرات المقدّمة لمرحلة ما بعد الدولة، رغم أنه وضع في القرن 18، ويعبّر عن نموذج إنساني أساسي، إلا أنه أصبح يمثّل إطارا تحليليا للنظام الاجتماعي ما بعد الدولاتي. فالعديد من الفقهاء أكدوا على رجوع صيغة جديدة للقانون الشكلي في نهاية القرن 20، وصعود الموجات النيوليبرالية ما هو إلا عودة إلى فكر Adam Smith للتنظيم الاجتماعي، وأن ضبط الكل لا يكون إلا عن طريق

---

(1) Duncan Kennedy, Form and substance in private law adjudication, Harvard Law Review, Vol. 89, 1976, pp 1685-1778

(2) Gunther Teubner, Substantive and Reflexive elements in Modern Law, Law and Society Review, Vol.17, n°2, 1983, p 253

(3) Wolf Heydebrand, Process Rationality as Legal Governance: A Comparative Perspective, International Sociology, Vol.18, n°2 , 2003, p 331

(4) Craig Smith, Adam Smith's Political Philosophy: The invisible hand and spontaneous order, Routledge, New York, 2006, p 76

(5) James R. Otteson, Unintended Order Explanations in Adam Smith and the Scottish Enlightenment, in, Louis Hunt and Peter McNamara (eds.), Liberalism, conservatism, and hayek's idea of spontaneous order, Palgrave Macmillan, New York, 2007, p 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضبط الذاتي للأجزاء. لقد أكّد على هذا الاتجاه الشّكلي الجديد كل من Erhard Blankenburg [1] و Hubert Rottleuthner [2]، على أساس أن الشكلية القانونية تعتبر كصيغة جد ملائمة للمرجعية الذاتية للقانون التي نعيشها الآن. لكن هذه الصيغة عند قيامها ببناء نماذجها الداخلية للمجتمع، لا تكون على دراية تامة بأن الأنساق الاجتماعية المضبوطة من طرف القانون هي كذلك تتميز بتنظيمها الأوتوبويتيكي ذاتي المرجعية، وهي بذلك لم تستطع فهم العلاقة بين الاستقلالية القانونية والاستقلالية الاجتماعية [3].

إذن إن التلازم القائم بين فكرة الاستقلالية والضبط الذاتي ومفهوم القانون الشكلي لم يعد قائما اليوم، بل حتى أن مفهوم المصلحة الذاتية للرجل الاقتصادي لم يعد يمثّل إطارا تحليليا ملائما لعلاقة السلوك الإنساني بالمعايير والقيم الاجتماعية، بل لابد من إعطاء هذا البعد المصلحي قوالب اجتماعية يمكن أن تحتضنه. فالإشكال الكبير الذي يواجه المعايير الاجتماعية ليس محدّدا في معرفة أسباب طاعة الناس لها، حتى إن لم تكن في سياق مصلحتهم الذاتية، ولكن يتحدّد في معرفة كيف أن معايير التصرّف المشتركة يمكن أن تكتسب بعدا معياريا. وعند فهم هذا الإشكال، أمكننا فهم دوافع طاعة الناس لهذه المعايير. فنحن نُطيع هذه المعايير لأننا نعتقد أنها واجبة، ونقبلها كمبادئ سلطوية للفعل، وهذا هو المبدأ الأساسي للتحليل البديل المرتكز على تصوُّر الرجل الاجتماعي(Homo Sociologicus). ذلك أن الناس يُطيعون المعايير لأنها استطاعت أن تُضفي عليهم صفتهم الذّاتية عن طريق قبولهم لها[4].

ثانيا: دولة الرفاه والعقلانية الجوهرية

على عكس الضّبط القانوني الذي لازم الدولة الليبرالية الكلاسيكية، فقد عرفت دولة الرفاه مادية وجوهرية للقانون، وبعد اكتشاف الآثار السلبية للسوق، والتأكُّد من أنه لا يمكن أن يكون نظاما ضبطيا شاملا، فقد أدّت هذه الإشكاليات إلى مجموعة من التدخلات الدولاتية، وانتقلت من خلالها من الدّور الأدنى والهامشي نحو مجال واسع من التّدخل من أجل تصحيح

---

(1) Erhard Blankenburg, The Poverty of Evolutionism: a Critique of Teubner's Case for 'Reflexive Law, Law and Society Review, Vol.18, n°2,1984, pp 273-289

(2) Hubert Rottleuthner, The Limits of Law: The Myth of a Regulatory Crisis, International Journal of the Sociology of Law, Vol.17, Issue 3, 1989, pp 273-285

(3) لقد قدّم Gunther Teubner عدّة انتقادات لردود Blankenburg و Rottleuthner حول هذه الدّعوة الشكلانية الجديدة لمرحلة ما بعد الدولة. أنظر:

Gunther Teubner, Autopoiesis in law and society: a rejoinder to Blankenburg, Law and Society Review, Vol.18, n°2, 1984, pp 292-301; Gunther Teubner, Regulatory Law : Chronicle of a Death Foretold, Social Legal Studies, Vol.1, 1992, pp 451-475

(4) Elizabeth Anderson, op.cit, p 191

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما سُمّي بفشل السوق. وهذا ما أدّى إلى نوع من ذرائعية القانون من طرف السياسة وصل في درجاته المتطرّفة في صورة دولة الرفاه. وهذا التوجه المادي والجوهري للقانون يعتمد في نجاحه على قدرة العلوم (الطبيعية والاجتماعية) لتزويد السياسة بتفسيرات كافية للمشكلات المجتمعية، ووسائل وتقنيات ملائمة كذلك لحل هذه الإشكاليات. وعلى هذا الأساس، انتقل اهتمام القانون الجوهري من الاستقلالية إلى الضّبط. وتبرير مثل هذا القانون نجده في الحاجات الملحّة للضبط الجماعي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعويض عدم كفاءة السوق. وبدلا من تحديد مجالات الأفعال الخاصة المستقلة، فإن القانون يضبط مباشرة السلوك الاجتماعي عن طريق تحديد المواصفات الجوهرية لكل نسق اجتماعي. وبهذا أصبح القانون موجّها أكثر نحو الأدوار والحالات الاجتماعية[1]. وفيما يخص وظيفة القانون الجوهري، فقد تحدّدت أساسا في إسهاماته المقدّمة للتّدخل السياسي من طرف دولة الرّفاه الضابطة. فقد أصبح الوسيلة الأساسية للتّدخل الدولاتي سواء فيما يخص تحديد الأهداف، أو اختيار الوسائل المعيارية أو تطبيق السياسات والبرامج، أو حتى التّدخل في مجال السوق وتعديل السلوك. وهذه الوظيفة تتطلّب من القانون تغيير بنيته الداخلية من التوجّه المعتمد على القواعد. كما هو الحال بالنسبة للقانون الشكلي، نحو توجّهات هدفية أكثر. إن هذا النّوع من الاقتران البنيوي القائم على فكرة الضبط الدولاتي عن طريق قانون جوهري، يُعطي مفهوما للتنظيم الاجتماعي على أساس أنه مصنوع يدوي (Leviathan عند هوبز مثلا) يُمكن ضبطه واختراعه والتّحكم فيه، بسبب هيمنة المنطق السياسي على علاقات الاقتران البنيوي للقانون. فلا يمكن لهذا الأخير أن يتواصل بصورة مستقلة مع الأنساق الاجتماعية إلا من خلال بوّابة السياسة. والتّلازم بين هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الدولاتي ومفهوم القانون الجوهري هو تلازم منطقي وتطوّري، تظهر فيه الدولة وسط الأمة، وفق اقتصاد سياسي تدخُّلي في إطار توحيد شامل لكافة الرّهانات ومأسسة دولاتية لكل السلطات.

لقد كانت تجربة الدول ما بعد الشيوعية حافلة بالوقائع والأدلّة حول هذا التلازم، من خلال مساعي وجهود هذه الدول في مجال التنمية القانونية لامتصاص الآثار الجانبية لانهيار المعسكر الشيوعي والدخول في اقتصاد السوق. لقد أكّدت هذه التجارب على التنافر والتناقض ما بين الإصلاحات القانونية والبيئة الاقتصادية. حيث توجّهت معظم هذه الدول إلى تبنّي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرّاديكالية. لكن في المقابل استخدمت لأجل ذلك آليات قانونية وسياسية من أجل التحوّل والتحديث، والتي هي في معظمها آليات دولاتية تعبّر عن

[1] Gunther Teubner, Substantive and Reflexive Elements, op.cit, pp 253-254

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إرث المعسكر الشيوعي الدولاتي والسياسي. لقد تأكّدت المعضلة القانونية لهذه الدول من خلال عدم التجانس الموجود بين تعريف القانون المطبّق وكيفية فهم التنظيم الاجتماعي والعقلانية الملائمة لتحليل المعايير الاجتماعية، وبهذا فقد دخلت هذه الدول في إشكاليات متعددة الجوانب حيث كما تم ذكره سابقا، فقد تم تبنّي اقتصاد السوق، القائم على تلازم مع القانون الشّكلي، رغم أن هذا التلازم لم يعد قائما كما تم ذِكره كذلك، سواء بسبب هشاشة مفهوم اقتصاد السوق ليكون نظاما ضبطيا شاملا[1]، أو بسبب الانتقادات الموجّهة للمفاهيم الشكلية أو الشكلية الجديدة للضبط القانوني. كذلك فإن المنظور السياسي المتّبع في هذه الدول، والذي لا يختلف في جوهره عن الطابع التسلطي الشمولي للأنظمة الشيوعية، قد أثّر كثيرا في مخرجات الوظيفة التشريعية، التي تبقى دائما في خدمة التدخل السياسي وفق المفهوم الجوهري للقانون. فمعظم هذه الدول لم تُثبت تحوُّلات سياسية تُذكر، وتبقى دائما في مراحل متأخّرة من الدمقرطة وحقوق الإنسان. إن هذه الإشكالية المزدوجة يمكن أن تتعقّد أكثر إذا ما حاولت هذه الدول حقا تنفيذ سياساتها الإصلاحية وفق الآليتين السابقتي الذكر، حيث يمكن أن ينتج عنها اقتصاد سوق متحرّر نسبيا، لكن منظومة قانونية جوهرية تدخُّلية.

لقد قدّم Denis Galligan دراسة جد مهمّة في هذا المجال[2]، وأكّد على هذا الفشل القانوني الذي أصاب المنظومة ما بعد الشيوعية من جرّاء عدم التوافق بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية التي قد تأتي على تغييرات قانونية مباشرة. وهي بهذا دخلت في حالة تناقضية بين عقلانية المعايير الاجتماعية، التي تبقى دائما في خدمة الفردانية والاستقلالية، والبنية الداخلية المصمّمة أساسا للنظر للقانون على أنّه وسيلة دولاتية لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والوظيفة الخارجية للقانون باعتباره إطارا لمجموعة قواعد ومعايير يمكن من خلالها تحقيق حاجات اجتماعية معيّنة أو أداء وظائف معيّنة كذلك[3]، حيث أنّ هذه الصورة التناقضية هي التي تعبّر عن هذا الفشل القانوني مما قد يؤدّي إلى نوع من الشك في هذا القانون، ويمكن أن تتضمّنه أساطير سلبية حول مدى فعاليته، والتي قد تعزّز هذا الشك عن طريق إسناد الوظيفة الضبطية للمعايير الاجتماعية كبدائل للقانون[4]. لقد أدّت هذه الصورة القاتمة عن القانون في تجربة هذه الدول إلى حدوث شرخ بين المنظومة الاقتصادية الليبرالية والنظام القانوني والسياسي السائد، مما أنتج قانونا غير شرعي في هذه الدول، وعدم

(1) Ayse Bugra, Introduction, in, Ayse Bugra and Kaan Agartan (eds.), Reading Karl Polanyi for the Twenty-First Century: Market Economy as a Political Project, Palgrave MacMillan, New York, 2007, p 02

(2) Denis J. Galligan, Legal failure: law and social norms in post-communist Europe, in, Denis Galligan (ed.), Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Oxford University Press, USA, 2003, pp 01-23

(3) Denis J. Galligan, op.cit, p 02

(4) Denis J. Galligan, op.cit, p 04

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيمان حتى بدولة القانون. إن هذا الخطأ الذّي ارتُكب خلال تجربة دولة الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال انقسام المجتمع إلى قسمين متناقضتين ومتعارضتين، حياة رسمية ووحدة أيديولوجية من جهة، وحياة غير رسمية معبّرة عن تنوّع المجتمع السوفياتي سابقا، ولكن مازال نفس الخطأ يتجسّد بفعل الاتجاهات والمسارات والمساحات التي مسّتها الإصلاحات السابقة الذكر، مما أنتج شكلانية ورسمية قانونية مقابل حياة غير رسمية مُعارضة[1].

ثالثا: الاستقلالية المتضمّنة والعقلانية الانعكاسية

إن الاقتران البنيوي لمجموعة أنساق مستقلة لا يمكن أن يكون ببساطة في شكل السيناريوهين السابقي الذكر، حيث أنّ الاعتراف بالطابع الأوتوبويتيكي لهذه الأنساق يحتّم علينا إعادة فهم لميكانيزم الاقتران البنيوي بما يتماشى مع هذه الطبيعة، بصورة لا تعترف بالمرجعية الذاتية للقانون بدون الاعتراف بالاستقلاليات الاجتماعية المتعدّدة كما هو الحال بالنسبة للقانون الليبرالي، الذّي يضع ميكانيزم السوق كمنظومة ضبطية شاملة. كذلك لا يجب فهم الاقتران البنيوي وفق المقاربة الجوهرية التي تنفي استقلالية الأنساق الاجتماعية لصالح التدخل الدولاتي والضبط العمومي. إن الاقتران البنيوي في هذه الحالة الوسطية بين حالة الاستقلالية المطلقة لليد الخفية وحالة التحكُّم السُّلطوي لدولة الرفاه، يجب أن يتماشى كذلك مع قدرة الأنساق الاجتماعية على الإنتاج المعياري في مرحلة ما بعد الدولة، وفي نفس الوقت يجب أن يعبّر عن منظومة قانونية ضبطية تتعدّى الآثار الجانبية لاستقلالية هذه الأنساق.

إذن وبعد حالات الفشل والأزمات التي عانت منها دولة الرفاه في أواخر القرن 20[2]، فإن معظم الأدبيات في هذا المجال ركّزت على البعد القانوني المتمثل في الإشكاليات التي يطرحها القانون الجوهري، وخاصة فيما يتعلق بالمقاربة الضبطية المتمثلة في الرقابة والسيطرة. وقد كانت الإجابة على هذه الإشكاليات مزدوجة، فمن جهة، توجّهت معظم دول العالم لتبنّي سياسة تحريرية لنزع العبء الضّبطي عن الدولة، وباختصار استعادة مميّزات التوجّه الشّكلي للقانون[3]، ومن جهة أخرى، فإن هذه الإصلاحات لم تستطع الاستغناء عن دعم التوجّه الضّبطي من أجل تقديم موارد أكثر، ومعلومات أفضل، وتنفيذ أقوى، وباختصار الإبقاء على

---

(1) Marina Kurkchiyan, The Illegitimacy of Law in Post-Soviet Societies, in, Denis Galligan (ed.), Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Oxford University Press, USA, 2003, p 34

(2) S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999; Bo Södersten, Globalization and the Welfare State, Palgrave MacMillan, New York, 2004; Neil Gilbert, Transformation of the Welfare State: The Silent Surrender of Public Responsibility, Oxford University Press, New York, 2002

(3) هذا الاتجاه عرف أوجّه خلال الثمانيات مع التاتشرية والريغنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجّهات الجوهرية للقانون[1]. وبهذا بدأ يظهر خطر الحلقة المُفرغة[2]. إن هذه الحلقة المفرغة من النقاش تظهر نتيجة سعي كلا المنظورين إلى حل إشكاليات جديدة وراهنة بمفاتيح قديمة، مما أتاح الفّرصة لبديل ثالث، يّحاول فهم الواقع القانوني الحالي ما بعد الدولاتي، ليس بنظرة اختزالية، بل باستيعاب كل الفعاليات الاجتماعية وفق مقاربات تختلف مسمّياتها لكن يتشابه فهمُها لطبيعة الضبط القانوني ما بعد الدولاتي، فنجد النّموذج الإجرائي، ونموذج الإجرائية السياقية، الذي يؤكّد أن عدم كفاية الافتراضات الابستمولوجية لأنماط الحكم التقليدية، وضرورة تبنّي مقاربات أكثر انعكاسية لأنماط حكم الفعل الجماعي على مستوى الترتيبات المؤسساتية ومستوى الفواعل كذلك.

أما نموذج القانون الانعكاسي كما قدّمه Gunther Teubner فهو يعبّر عن المجتمع المعاصر المتفاضل وظيفيا، الذي يؤدّي إلى توجّهات قانونية تحمل هذا الموقف المزدوج للضّبط القانوني. إن تبرير القانون الانعكاسي لا يتأسّس على تمجيد الاستقلالية ولا على الضبط الجماعي للسلوك، بل هو يعني الرغبة في تنسيق أشكال التعاون الاجتماعي المحدّدة بشكل تكراري. وهو بهذا يجمع كل المفاهيم الليبرالية والنيوليبرالية لدور القانون من خلال تشجيع وتعزيز الاستقلالية الاجتماعية، وما يرتبط بها من مفاهيم اليد الخفية، لكنه في نفس الوقت لا يسعى إلى تأسيس أنظمة اجتماعية منظّمة طبيعيا، بل يؤكّد على فكرة الاستقلالية المضبوطة. أما عن الوظائف الاجتماعية الخارجية للقانون الانعكاسي فهي مختلفة عن وظائف القانون الجوهري. فهي تتعلّق ببناء وإعادة بناء الأنساق الاجتماعية شبه المستقلة عن طريق تكييف إجراءات وعمليات الخطاب الداخلية مع أساليب التنسيق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى. ومن أجل تحقيق هذه الوظيفة، يتّجه القانون الانعكاسي إلى تبنّي بنية داخلية ليست محدّدة بنظام صارم للقواعد، ولا بتوجه هدفي من خلال معايير جوهرية، وإنما يعتمد القانون الانعكاسي على معايير إجرائية تقوم بضبط العمليات وتوزيع الحقوق والقدرات[3].

ويُعدُّ مفهوم القانون الانعكاسي في مجال النظرية القانونية مفهوما ألمانيا بحتا، والذي بني على أساس إسهامات ثلاثية لكل من Luhmann حول نظرية الأنساق، النظرية المعيارية للخطاب التي أتى بها Habermas، وإسهامات Teubner في الثمانينات من القرن الماضي، الذي عرّف القانون الانعكاسي في صورة ضبط ذاتي مضبوط، وهنا يمثّل مفهوم الضبط الذاتي فهم

(1) Peter Taylor-Gooby, Hollowing out versus the new interventionism: Public attitudes and welfare futures, In, S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999, pp 01-11
وهذا يظهر جليا من خلال المعارضة الاشتراكية والديمقراطية للأجندة النيوليبرالية في سنوات الثمانيات.

(2) John Paterson, op.cit, p 22

(3) Gunther Teubner, Substantive and Reflexive Elements, op.cit, pp 254-255

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kant للحريّة والاستقلالية كتشريع ذاتي، بينما المضبوط يمثّل أمل Hegel في التضامن والاندماج العقلاني للمجتمع في إطار الدولة. ومن أجل وصوله لوضع المفهوم المتكامل للقانون الانعكاسي، قام Teubner بالتركيز على التشابهات أكثر من الاختلافات الموجودة بين Luhmann و Habermas، حيث أنهما– وبصورة متشابهة إلى حد بعيد– يُعيدان بناء المجتمع المعاصر كنسق للتواصل. فالاهتمام ليس منصبا على الأفراد، ولا على البُنى الاجتماعية، وإنما على العملية التواصلية، حيث أن البُنى الاجتماعية مثل المعايير، المنظمات والمؤسسات، تكون مُنتجة ويعاد إنتاجها في هذه العمليات التواصلية. ومادام أن النظرية الاجتماعية ليست قادرة على توقّع نتائج هذه العمليات المتنوّعة والمعقّدة، فإنّ الاهتمام سوف ينصب على البُنى والقواعد التي تحكم التواصلات. وعليه اهتمت كلا النظريتين بإيجاد ما وراء القواعد وما وراء البُنى التي تشكّل المجتمع التواصلي، وهذا يكون من خلال قواعد الخطاب الإجرائية (Habermas)، أو بُنى الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية (Luhmann).

يقدّم Duncan Kennedy مفهوم القانون الانعكاسي في شكل مرحلة جديدة عرفها الفكر القانوني المُعولم، بعد مرحلة الفكر القانوني الكلاسيكي ثم مرحلة الفكرة القانوني الاجتماعي. ورغم أن هذا التصنيف يبقى بعيدا عن الإبستمولوجيا البنائية المعتمدة في البحث، بفعل التوجهات النقدية التي يتبنّاها هذا الكاتب، إلا أنها تظهر مفيدة لفهم التوجّهات المعاصرة للضبط القانوني، التي تتعدّى الحلقة المفرغة الناجمة عن نقاش المرحلة الأولى والثانية. هذه المراحل يمكن تقديمها في الجدول التّالي:

الجدول رقم (1): الموجات العالمية الثلاث للفكر القانوني

المراحل / المجالات	المرحلة الأولى: الفكر القانوني الكلاسيكي	المرحلة الثانية: القانون الاجتماعي	المرحلة الثالثة: التّحليل السياسي، الشّكلية الجديدة
الحقوق	الحقوق الفردية، حقوق الملكية	حقوق الجماعات، الحقوق الاجتماعية	حقوق الإنسان
المساواة	المساواة الشّكلية والرسمية	العدالة الاجتماعية	اللاتمييز
المثاليات القانونية	الحرية، النظام وعلم القانون	التّضامن، التّطور، العلوم الاجتماعية	الديمقراطية، الحقوق، دولة القانون والبراغماتية
جوهر القانون	القانون الخاص	القانون الاجتماعي	القانون الدستوري
الحكم	الدولة النفعية	الكوربوراتية	الفدرالية
الفلسفة القانونية	الوضعية القانونية	التّعددية القانونية	إعادة بناء المشاريع المعيارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

			المتعدّدة
الوحدة السوسيو قانونية	الدولة الوطنية	المؤسّسة	المجتمع المدني
الحدود	القانون/الأخلاق	القانون/المجتمع	القانون/السياسة
الوسائل القانونية	القانون	التشريع الخاص	الدستور، الاتفاقيات، المواثيق
التقنيات القانونية	استدلال ضمن نظام قانوني مستقل ومتماسك	تنمية عقلانية للقانون كوسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية	نيوشكلانية وتوازن الاعتبارات المتنافسة
الصّورة الاقتصادية	السوق الحر	بدائل السوق	سوق مضبوط بطريقة براغماتية
القانون الدولي العام	الدول الوطنية + المستعمرات + الاتفاقيات	المؤسّسات الدولية	المجتمع المدني الدولي، حقوق الإنسان
القانون الاقتصادي الدولي	التجارة الحرة، القانون الدولي الخاص، معيار الذهب	الغات، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، العلاقات الثنائية، التكتلات	الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، التعديل الهيكلي
المجالات القانونية المميّزة	قانون العقود، القانون التجاري	قانون العمل، القانون الإداري، قانون الأسرة، القانون الدولي	القانون الدستوري، قانون الأعمال، القانون الدولي

المصدر:

Duncan Kennedy, Three Globalizations of Law and Legal Thought 1850-2000, in, David Trubek and Alvaro Santos (eds.), The New Law and Economic Development, Cambridge University Press, 2006, p 21

إن الاقتران البنيوي في إطار العقلانية الانعكاسية لا يقوم على الاستقلالية التّامة للأنساق الأوتوبويتيكية ولا التّحكُّم المطلق فيها. لقد تحدث Peter Evans عن مفهوم الاستقلالية المتضمّنة (Embedded Autonomy) كصيغة وسطية بين انسجام المؤسّسة الداخلي الذي يعطيها نوعا من الاستقلالية، وتضمينها في العُقد والعلاقات الاجتماعية التي تربط كل الفواعل الاجتماعية، وتوفُّر قنوات مؤسساتية للتفاوض وإعادة التفاوض الدائم حول الأهداف والسياسات. إن الدولة التي تكون مستقلة فقط تفتقر لمصادر الذكاء والقدرة على الاعتماد على تنفيذ خاص غير مركزي، كذلك فإن شبكات موصّلة بكثافة بدون بنية داخلية متينة تجعل من الدولة غير قادرة على حل إشكاليات الفعل الجماعي، فقط عندما ينضم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضمين للاستقلالية يمكن للدولة أن تُسمى تنموية[1]، وهو بهذا يسمّيها الاستقلالية المتضمّنة للتعبير عن مقاربة جديدة لمفهوم الدولة التنموية بعيدة عن المقاربات الثنائية التقليدية، التدخُّلية/الليبرالية، وعليه يظهر المزيج التناقضي بين تماسك المؤسسة والتواصلية كصيغة متطوّرة تمنح القاعدة البنيوية التحتية لتدخل الدولة في التحولات الصناعية في العديد من الدول الصناعية الجديدة.

إن مفهوم الاستقلالية المتضمّنة يؤكّد على نسبية الاستقلالية التي شكّلت لبّ الفلسفة الليبرالية وفق نموذج اليد الخفية. وهنا تتأكّد الطوباوية الكاملة لنظام السوق، حيث أن هذا النظام لم يستطع أن يحل الإشكاليات الثلاثة الكبرى التي يجب أن يقدّمها أي تصميم اجتماعي: الإشكال الاقتصادي (التنسيق)، الإشكال الأخلاقي (الاستقلالية الفردية)، والإشكال الاجتماعي (النظام)، بدون الحديث عن التناقضات التي يُمكن أن تحدث لإعادة إنتاج هذا النظام. لقد أكّد معظم مفكري التاريخ والأنثروبولوجيا الاقتصادية على مجموعة من التناقضات المؤسساتية في تشكيل نظام السوق، والتي تُعد مصدر عدم استقراره، ذلك ما أكده Marx، Schumpeter، Polanyi، Weber، وقد اختلف هؤلاء المفكرين في تحليلهم لنظام السوق وتناقضاته، لكنّهم تشابهوا في تنبؤهم بسقوط هذا النظام، ويمكن إيجاز أهم أطروحات هؤلاء المفكرين في الجدول التّالي:

الجدول رقم (2): أربعة تنبؤات حول نظام السوق.

المفكرين / نظام السوق	Marx	Weber	Polanyi	Schumpeter
الميزة الأساسية للنظام	قوة العمل كسلعة	حساب رأس المال العقلاني	السلع الخيالية: العمل، الأرض، المال	المقاولون والدمار المبدع
الميول المؤسّساتية	الوحدة المكتفية ذاتيا مقابل مواطن عاجز	فقدان الثقة وعقلانية شكلية: الاقتصاد مقابل السياسة	اقتصاد غير متضمّن (فصل الاقتصاد والسياسة)	تنمية عقلانية شكلية: البطولة مقابل القفص الحديدي
النبوءة	اغتراب مقابل استرداد الإنسانية: ميل إلى الانهيار	عقلانية شكلية متزايدة: قفص حديدي (ترشيد نحو	حركة مزدوجة: تفكك النسيج الاجتماعي	القفص الحديدي ودمار الدمار المبدع

[1] Peter Evans, Embedded autonomy, states and industrial transformation, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1995, p12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الاجتماعي	اللارشد)		

إن القانون الانعكاسي القائم على مبدأ الاستقلالية المتضمنة للأنساق الاجتماعية، ومن خلال منطقه الإجرائي سوف يعمل على تحسين كل صور وسيناريوهات الاقتران البنيوي بين القانون وهذه الأنساق. هذا الاقتران، وبفعل الاستقلالية التي تتمتع بها الأنساق الأتوبويتيكية، سوف يكون فقط في أشكاله العشوائية، مما قد يؤكّد أن الاقتران البنيوي سوف يؤدّي إلى تغيُّرات بنيوية انتقالية فقط، وذلك بفعل الانفصال المعياري الغائي لكل نسق فرعي، وهو ما يجعل عملية الاقتران البنيوي بين غايات القانون وغايات الأنساق الاجتماعية (المجتمع) مستحيلة.

في هذا الإطار، يستدعي نموذج البحث مفهوم دسترة القانون ما بعد الدولة، الذي يسمح بعملية الاقتران عن طريق الانتقال من المفهوم الاختزالي لنقل المعنى من الاجتماعي إلى القانوني نحو عملية تشفير التواصلات المشفّرة بطريقة أخرى إلى شيفرة القانون[1]، هذه العملية التي تتم وفق مسار مزدوج يجمع ما بين الدّسترة الذاتية للأنساق الاجتماعية (الاستقلالية)، والدّسترة المجتمعية (اللاتنظيم المتنافر)، أي إثبات الطابع شبه الاستقلالي للقانون ما بعد الدولة، ويُمكن صياغة هذا الطابع في إطار علاقة حلقاتية لا نهائية بين مفهومي الاستقلالية والدّسترة، فالقانون ما بعد الدولة ظاهرة مستقلة عن أية عقلانية اجتماعية، تحتاج إلى عمليات دسترة لكي تصبح الاستقلالية القانونية مختلفة عن الكيانات المستقلة الأخرى[2].

خاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، وبالنظر إلى المستجدات الحالية التي صاحبت هبوط الدولة بكل ميراثها الذي أثقل كاهل المنظومة المعيارية للمجتمع من خلال الممارسات التي عرفها مفهوم الضبط القانوني في مرحلة الحداثة، فقد طرأت مجموعة من المتغيّرات الجديدة الناجمة أساسا عن العودة القوية للسوق وسقوط حذر للضبط العمومي، مما أنبأ بصدور نسخة جديدة للاقتصاد الليبرالي وما يصاحبه من عقلانية شكلية للضبط القانوني، بعد

---

(1) Gunther Teubner, The two faces of Janus, op.cit, p 135

(2) يضع André-Jean Arnaud تصوُّرا آخر لهذا الطابع شبه المستقل في إطار علاقة جدلية بين "الاستقلالية القانونية" و"التفكير القانوني"، هذا الأخير يقوم بعملية اقتران غايات القانون وغايات المجتمع التي لا يمكن الحصول عليها من مفهوم الاستقلالية القانونية. أنظر:

André-Jean Arnaud, Critique de la raison juridique. Vol. 1- ou va la sociologie du droit?, paris, L.G.D.J, 1981, pp 08-48 ; André-Jean Arnaud, Critique de la raison juridique. Vol. 2- Gouvernants sans frontières, Entre mondialisation et post-mondialisation, paris, L.G.D.J, 2003, p 96

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيمنة العقلانية الجوهرية المميّزة لدولة الرّفاه. يتضح من خلال الدراسة أن تحولات راديكالية عرفتها نظرية القانون من جراء التحولات المعاصرة التي مسّت كل مجالات الحياة. والسبب راجع إلى ظاهرة العولمة التي استطاعت أن تنتقل بالمفاهيم التي دأب الإنسان على تبنّيها في مرحلة الحداثة الدولاتية نحو نماذج إرشادية جديدة. لقد تغيّرت كل مظاهر المشروع الحضاري الإنساني بفعل هذه الظاهرة. وبهذا فإن الإجابة القانونية عنها سوف تتغيّر.

إن التفكير الاختزالي داخل دائرة النقاش بين الشكليّين والجوهريّين لا يعبّر بصورة دقيقة عن حقيقة العلاقات الاجتماعية التي صاحبت سقوط الدولة. ولا يمنحنا إطارا لتحليل الظواهر الاجتماعية الراهنة. فلا يمكن تصوّر أنظمة نيوشمولية مهيمنة على فعاليات المجتمع تخلُف الأنظمة الشمولية التي عرفتها مرحلة الحداثة. ولا يمكن قبول فكرة العولمة الاقتصادية كنظام ضبطي عالمي يحكم كل القطاعات الاجتماعية. فلا اليد الخفية والاستقلالية المطلقة ولا دولة الرّفاه وميكانيزمات السّيطرة والتّحكم يمكن أن تشكّلا العقلانية القانونية للظاهرة المعيارية ما بعد الدولاتية. حيث أنّه لابد من مساحات غير خطية تستطيع أن تخلق الانسجام بين أطراف الحقائق التناقضية الرّاهنة. وهذا ما ذهبت إليه هذه الدراسة من خلال مفهوم الاستقلالية المتضمنة التي تستطيع أن تضمن استقلالية الأنساق الاجتماعية المتخصصة وظيفيا لكن في إطار المنطق الجماعي الذي يحكمها على أساس أنها تمثل مجموعة موحّدة في إطار المجتمع العالمي.

إن تطوُّر العقلانيات القانونية على هذا النحو يحيلنا إلى مناقشة قيمة إنسانية أصيلة تساهم في تشكُّل الأنظمة القانونية وهي الاستقلالية. حيث يظهر أن الأنظمة القانونية وفق التطوُّرات السابقة الذكر مرّت هي الأخرى بمراحل متعددة بالنظر إلى هذه القيمة الإنسانية. مرورا بمرحلة الاستقلالية التامة. ثم التبعية التامة. وصولا إلى الأشكال الجديدة الهجينة للأنظمة القانونية المتميّزة بصفتي الاستقلالية والتبعية في آن واحد. وهو ما يتناسب مع المعطيات الجديدة التي توفّرها العولمة. حيث أن الأنظمة القانونية تظهر في شكل استقلالية تامة بسبب الانغلاق المعياري والعملياتي الذي يميّزها في مقابل الانفتاح الإدراكي والاقتران البنيوي. من جهة أخرى. تظهر الأنظمة القانونية في حالة تبعية تامة. على أساس أن الهدف الأساسي الذي تصبو إليه وهو العدالة. لم يعد محددا بطريقة تسمح بتعقُّبه امبريقيا. فقد أصبحت عدالة موقفية لتصادم العقلانيات المميّزة لمجتمع ما بعد الحداثة. ومن جهة أخرى. يمكن النظر إلى الأنظمة القانونية على أساس أنها تمثل بنى وعمليات داخلية من أجل منظومات معيارية خارجية. إن ضبط المجتمع ما بعد الدولاتي. الذي يشكّل وحدة متعدّدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بامتياز. لابد أن يُراعي هذه القاعدة الضبطية وفق مفاهيم قانونية جديدة تتعدّى المفردات الشكلية أو الجوهرية نحو عقلانية انعكاسية إجرائية تفاوُضية تمزج كل المظاهر المميّزة للظاهرة المعيارية في مرحلة ما بعد الدولة.

لقد تمت صياغة مفهوم القانون الانعكاسي، كمرحلة أخيرة لتطوُّر التصوُّرات القانونية التي تمثل فهما بنائيا لقانون مرحلة ما بعد الحداثة، على أساس الطبيعة غير المستقرة للكيانات المعيارية والتي يمكن تصنيفها في إطار الأنساق شبه المستقلة. إن الرجوع إلى أصل هذا مفهوم (القانون الانعكاسي) يؤكد لنا أن محاولة Teubner لوضعه كانت مسعى انعكاسي لربط النماذج التطورية الجديدة لعلاقة القانون بالمجتمع، حيث نجد أولا نماذج تقبع على ضفتي الأطلسي، نماذج قارية (أوروبية) تلخصت في إسهامات Habermas و Luhmann والتي تؤكد على دور العوامل الخارجية عن القانون في التطورات السوسيوقانونية، عكس النماذج الشمال أمريكية، وخاصة نموذج القانون التجاوبي لـ Selznick، الذي يؤكد على استقلالية النظام القانوني في كل مراحل تطوره، ومنه التأكيد على دور العوامل الداخلية للقانون في التطورات المعيارية للمجتمع. وعليه تم استخلاص مفهوم القانون الانعكاسي على أساس مزدوج: استقلالية وتبعية، فالاستقلالية تعني وجود النسق في حالة انغلاق تام عن العالم الخارجي، كما هو الحال بالنسبة للأنساق الأتوبويتيكية، وتبعية تؤكد دوما على دور المتغيرات البيئية (المجتمع) في تشكيل الأنظمة القانونية وتطوُّرها.

قائمة المراجع:

Anderson, Elizabeth, Beyond Homo Economicus: New Developments in Theories of Social Norms, Philosophy and Public Affairs, Vol.29, n°2, 2000, pp 170-200

Arnaud, André-Jean, Critique de la raison juridique. Vol. 1- ou va la sociologie du droit?, paris, L.G.D.J, 1981

Arnaud, André-Jean, Critique de la raison juridique. Vol. 2- Gouvernants sans frontières, Entre mondialisation et post-mondialisation, paris, L.G.D.J, 2003

Blankenburg, Erhard, The Poverty of Evolutionism: a Critique of Teubner's Case for 'Reflexive Law, Law and Society Review, Vol.18, n°2, 1984, pp 273-289

Bugra, Ayse, Introduction, in, Ayse Bugra and Kaan Agartan (eds.), Reading Karl Polanyi for the Twenty-First Century: Market Economy as a Political Project, Palgrave MacMillan, New York, 2007, pp 1-10

Evans, Peter, Embedded autonomy, states and industrial transformation, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1995

Galligan, Denis J., Legal failure: law and social norms in post-communist Europe, in, Denis Galligan (ed.), Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Oxford University Press, USA, 2003, pp 01-23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Gilbert Neil, Transformation of the Welfare State: The Silent Surrender of Public Responsibility, Oxford University Press, New York, 2002

Heydebrand, Wolf, Process Rationality as Legal Governance: A Comparative Perspective, International Sociology, Vol.18, n°2, 2003, pp 325–349

Kennedy, Duncan, Form and substance in private law adjudication, Harvard Law Review, Vol. 89, 1976, pp 1685-1778

Kurkchiyan, Marina, The Illegitimacy of Law in Post-Soviet Societies, in, Denis Galligan (ed.), Law and Informal Practices: The Post-Communist Experience, Oxford University Press, USA, 2003, pp 25-46

Luhmann, Niklas, Limits of Steering, Theory, Culture and Society, Vol.14, n°1,1997, pp 41-57

Otteson, James R., Unintended Order Explanations in Adam Smith and the Scottish Enlightenment, in, Louis Hunt and Peter McNamara (eds.), Liberalism, conservatism, and hayek's idea of spontaneous order, Palgrave Macmillan, New York, 2007, pp 21-42

Paterson, John, Reflecting On Reflexive Law, in, M. King and Ch. Thornhill (eds.), Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, Hart, Oxford, 2006, pp 13-36

Paterson, John and Teubner, Gunther, Changing Maps: Empirical Legal Autopoiesis, in, Reza Banakar and Max Travers (eds.), Theory and Method in Socio-legal Research, Hart, Oxford 2005, pp 215-237

Rottleuthner, Hubert, The Limits of Law: The Myth of a Regulatory Crisis, International Journal of the Sociology of Law, Vol.17, Issue 3, 1989, pp 273-285

Smith, Craig, Adam Smith's Political Philosophy: The invisible hand and spontaneous order, Routledge, New York, 2006

Södersten, Bo, Globalization and the Welfare State, Palgrave MacMillan, New York, 2004

Svallfors, S. and Taylor-Gooby, P. (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999

Taylor-Gooby, Peter, Hollowing out versus the new interventionism: Public attitudes and welfare futures, In, S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999, pp 01-11

Teubner, Gunther, The two faces of Janus: rethinking legal pluralism, in, Jyrki Uusitalo, Zenon Bankowski and Kaarlo Tuori (eds.), Law and Power: Critical and Socio-Legal Essays, Deborah Charles, Liverpool, 1998, pp 119- 140

Teubner, Gunther, Autopoiesis in law and society: a rejoinder to Blankenburg, Law and Society Review, Vol.18, n°2, 1984, pp 292-301

Teubner, Gunther, Regulatory Law: Chronicle of a Death Foretold, Social Legal Studies, Vol.1, 1992, pp 451-475

Teubner, Gunther, Social Order from Legislative Noise? Autopoietic Closure as a Problem for Legal Regulation, In, Alberto Febbrajo and Gunther Teubner (eds.), State, Law and Economy as Autopoietic Systems, Giuffrè, Milano, 1992, pp 609-649

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Teubner, Gunther, After Legal Instrumentalism: Strategic Models of Post-Regulatory Law, in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter: Berlin/New York 1986, pp 386-387

Teubner; Gunther, Substantive and Reflexive elements in Modern Law, Law and Society Review, Vol.17, n°2, 1983, pp 240-285

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-196

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com